المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadîya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

مابعد النظام....ماقبل الدولة

انتهاكات آذار 2025 في الساحل السوري وحماة

صورة القبر الجماعي في قرية صنوبر، قرب مقام الشيخ علي

مابعد النظام....ماقبل الدولة

انتهاكات آذار 2025 في الساحل السوري وحماة

المركـز السـوري للإعلام وحريـة التعبيـر هـو منظمـة مسـتقلة غيـر حكوميـة وغيـر ربحيـة مسـجلة فـي فرنسـا عام 2004، تركز علـى حقوق الإنسـان وتطوير الإعلام. يديـر المركز مجلس إدارة غيـر مأجـور، ويتمتع بصفة استشـارية خاصة لدى المجلس الاقتصـادي والاجتماعي التابع للأمـم المتحـدة منذ 2011.

يسـعى المركز السـوري للإعلام وحريـة التعبير إلى بنـاء مجتمع يضمن حريـة التعبير والمعتقد وحقوق الإنسـان والعدالة. منذ إنشـائه في عام 2004، كرّس المركز جهوده لحماية المدافعين عـن حقـوق الإنسـان، والدفاع عـن حقـوق الإنسـان والحريـات الأساسـية، وتمكيـن المجتمع المدنـي وجمعيـات الضحايا، وتعزيز نمـو قطاع إعلامي مسـتقل ومهني.

أُنجز هذا التقرير من **قبل مشروع توثيق الانتهاكات** في المركز السوري للإعلاعم وحرية التعبير
حقوق النشر © 2025 المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)

www.scm.bz

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadîya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

شكر وتقدير

الإشـراف العـام: المحامي **مازن درويـش** - المدير العام للمركز السـوري للإعلام وحرية التعبير

إعداد التقرير

المحامـي **مهنـد شـرباتي** - مديـر مركـز توثيـق الإنتهـاكات فـي المركز السـوري للإعلام وحريـة التعبيـر

د. **أيمـن هـدى منعم** - مدير المكتـب القانوني في المركز السـوري للإعلام وحرية التعبير

فريق توثيق الانتهاكات في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

نتوجـه بجزيـل الشـكر والامتنان إلى الشـهود والناجيـات والناجين وأفـراد عائلات الضحايـا وكل مـن زود المركز بالمعلومات وبلغ عن الانتهاكات، على مشـاركتهم لشـهاداتهم المؤلمة ومعلوماتهم التي كانت أساسـية في تسـليط الضوء على الانتهـاكات والمسـاهمة فـي إعداد هـذا التقرير. لم يكـن لهذا التقريـر أن يكتمل لولا شـجاعتهن/م وثقتهـن/م الكبيرة بالمركز.

كمـا نتوجـه بجزيل الشـكر إلـى كل من قـدم الدعم والمسـاندة خلال إعـداد هذا التقرير، وبشـكل خـاص مجموعة السـلم الأهلي في حمص، رابطـة أهالي ضحايا السـاحل السوري، الأرشيف السـوري، ومركز القانون الدولي الإنساني. وإلى فريق توثيـق الانتهـاكات و فريـق التواصل في المركـز على جهودهم الكبيـرة، وتحمّلهم للمخاطـر في سـبيل تسـليط الضوء علـى انتهاكات حقوق الإنسـان في سـوريا وضمان عـدم إفلات مرتكبيها من المحاسـبة.

المحتويات:

أولاً : مقدمة ومنهجية التقرير	1
ثانياً: النتائج الرئيسية للتقرير	2
ثالثاً: السياق الاجتماعي والسياسي للأحداث	5
رابعاً : السياق العسكري للأحداث	6
خامساً : تسلسل الأحداث	6
سادساً: الانتهاكات التي تم توثيقها	10
1. القتل خارج نطاق القانون (خارج القضاء)	10
2. الاعتقال والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة	11
3. تدمير الممتلكات المدنية والاستيلاء عليها	12
4. التهجير	13
سابعاً: الاستجابة الحكومية	13
إشكالية الثقة بلجنة التحقيق الحكومية: أصوات الضحايا وشهادات الناجين	15
تضييق على الصحافة	16
خاتمة وتوصيات	17
ملاحق	19
الملحق الأول: الجهات المشتبه تورطها في الانتهاكات	19
الملحق الثاني : قائمة بأسماء الضحايا	20
الملحق الثالث : قائمة بأسماء افراد يشتبه بارتكابهم جرائم	20
الملحق الرابع : قائمة بأدلة رقمية	20
الملحق الخامس: المواقع التي حدثت فيها الانتهاكات والمجازر	20

أولاً : مقدمة ومنهجية التقرير

يأتي هذا التقرير في سياق الجهود المبذولة لتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم التي شهدتها مناطق في الساحل السوري وحماة خلال شهر آذار/مارس 2025، والتي شملت أنماطاً من العنف الممنهج، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون والتدمير الواسع للممتلكات الخاصة ونهبها، وهي انتهاكات في معظمها، تم ارتكابها على أساس طائفي.

يقدم التقرير تحليلاً أولياً يستند إلى شهادات ومعلومات تم جمعها والتحقق منها من قبل فريق التوثيق في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (المركز) وفقاً للمعايير الدولية المتبعة في توثيق الانتهاكات.[1] ويهدف لدعم جهود المحاسبة وكشف الحقيقة، من خلال دعم عمل لجنة التحقيق الحكومية التي تم الإعلان عنها بعد الأحداث، وضمان حصول جميع الضحايا على الانتصاف الفعال. لا يهدف التقرير إلى أن يكون بديلاً عن التحقيقات الجنائية، ولا يسعى إلى تحديد المسؤولية الجنائية الفردية لمرتكبي الانتهاكات، كما لا يدّعي تقديم رواية شاملة أو نهائية، إنّما يسعى إلى تجميع وتحليل ما توفّر من معلومات حتى الآن، لتكون قاعدة انطلاق لمزيد من التحقيق، ولضمان ألا يُطوى ملف هذه الانتهاكات دون مساءلة وكشف للحقيقة وجبر للضرر.

يستند هذا التقرير إلى التوثيقات التي جمعها فريق التوثيق في المركز حول الأحداث التي وقعت في شهر آذار/مارس 2025 (وخاصة خلال الفترة ما بين 6 و 9 آذار/مارس 2025 التي شهدت العدد الأكبر من الانتهاكات والمجازر) في مناطق متفرقة من محافظات اللاذقية وطرطوس وحماه. حيث أجرى الفريق:

- 15 مقابلة (7 نساء و 8 رجال) مع شهود عيان وأفراد من عائلات الضحايا، من محافظة طرطوس ومدينة بانياس وقرى صنوبر وبستان الباشا والدالية، بالإضافة لأفراد من الأمن العام وصحفيين. إضافة إلى أربع إفادات.[2] تم توثيق الشهادات بين 12 آذار و15 نيسان 2025.

- تواصل الفريق الكترونياً وبشكل فيزيائي مع أكثر من 227 مصدر للمعلومات من أبناء المناطق التي حصلت فيها الانتهاكات وتلقى عشرات البلاغات المباشرة سواء عبر آليته الخاصة للتبليغ عن انتهاكات حقوق الإنسان أو من خلال معرفاته الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي.[3]

---

1 يعتمد المركز السوري للإعلام وحرية التعبير منهجية توثيق صارمة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، تستند إلى المعايير الدولية والممارسات الفضلى. تضمن هذه المنهجية الالتزام بالمبادئ الأساسية للتوثيق بما في ذلك الحياد والموضوعية والدقة والسرية وعدم التسبب بالضرر. تشمل الجوانب الرئيسية لمنهجية التوثيق في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير ما يلي:

- **مصادر المعلومات:** يقوم فريق المركز من مسؤولي/ات التوثيق والمراسلين/ات الميدانيين/ات بجمع المعلومات من خلال الشهادات المباشرة، إضافة للتحقيقات مفتوحة المصدر.
- **التحقق من المعلومات:** يتم التأكد من كل انتهاك موثّق من خلال مصدرين مستقلين وموثوقين على الأقل، قام فريقنا بالتحقق منهما بدقة.
- **عملية التحقق المتقاطع**: تخضع جميع المعلومات، بما في ذلك الشهادات، لعملية تحقق متقاطع شاملة من خلال مقارنة المعلومات التي تم جمعها من مصادر مختلفة لضمان دقتها وموثوقيتها والكشف عن أي تناقضات أو ثغرات محتملة.
- **تحديد هوية الضحايا:** يتم تسجيل الضحايا الذين يمكن تحديد هويتهم/ن بالاسم فقط في نظام إدارة البيانات التابع للمركز. أما الضحايا الذين لا يمكن تحديد هويتهم/ن بالاسم، فلا يتم تضمينهم/ن في التقارير، ولكن تُحفظ معلوماتهم/ن بشكل آمن إلى حين التحقق منها واستكمالها.
- **معيار الإثبات:** يعتمد المركز معيار «أسباب معقولة للاعتقاد» الذي يتطلب وجود أساس موثوق به ومعقول يفيد أو يشير لوقوع انتهاك، استناداً إلى معلومات موثوقة تدعم حدوث الانتهاك.
- **تحديث قاعدة بيانات المركز:** نقوم بمتابعة ومراقبة قاعدة البيانات بشكل مستمر لرصد التطورات والتغييرات وإدخال معلومات وعناصر جديدة مثل الصور ومقاطع الفيديو. كما تُجرى مراجعات دورية للتقليل من الأخطاء المحتملة التي قد تحدث أثناء عملية إدخال البيانات.

2 يقصد بالإفادة، معلومات مباشرة موثقة من مصدر مباشر (ناجٍ/ة أو شاهد/ة عيان أو ذو ضحية)،وخضعت لعملية التحقق المتقاطع وفقاً لمنهجية المركز، ولكن مصدر المعلومات يفضل عدم توثيقها كشهادة رسمية.

3 المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، أداة التبليغ عن الانتهاكات عبر الانترنت، متوفر على الرابط: https://bz.scm.public-form-communication/

- تحليل ل 187 مقطع فيديو ومجموعة من الصور جُمعت من مصادر مفتوحة أو تمت مشاركتها بشكل مباشر مع المركز، حول عمليات القتل وتدمير الممتلكات، إضافة ل 45 فيديو و20 منشور على وسائل التواصل الاجتماعي تتضمن دعوات للنفير العام والتحريض ضد أهالي المناطق التي شهدت الانتهاكات. خضع كل منها للتحقق الفني باستخدام أدوات رقمية متخصصة ووفق المعايير الدولية، لتقييم الموثوقية.
- مراجعة البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة الانتقالية والتقارير المحلية والدولية الصادرة حول أحداث الساحل السوري وحماه والمعلومات المتوفرة في المصادر المفتوحة لتعزيز قاعدة المعلومات وتحقيق تقاطعها مع الشهادات.

وقد التزم فريق التوثيق خلال جمع الشهادات وتوثيق المعلومات بالمعايير الدولية للتوثيق بما ذلك الدقة والحياد والنزاهة والموضوعية وعدم الضرر. كما تم حجب الأسماء وتحرير بعض الشهادات بناء على طلب أصحابها وموافقتهم لحذف أي مؤشرات قد تكشف هويتهم ولضمان أمنهم/ن وسلامتهم/ن، والتركيز فقط على آثار الانتهاكات والوقائع المرتبطة بها بشكل فعلي.

ثانياً: النتائج الرئيسية للتقرير

بناء على تحليل الشهادات ومقاطعتها مع الأدلة الميدانية والمعلومات من المصادر المفتوحة، تمكن فريق التوثيق في المركز من توثيق:

- ارتكاب عمليات قتل واسعة النطاق خارج نطاق القانون، اتخذت طابعاً طائفياً في اللاذقية وطرطوس وحماه، حتى تاريخ إصدار هذا التقرير، وثق المركز **1060** ضحية تعرّضت للقتل خارج نطاق القانون بين المدنيين، **671** في اللاذقية و **245** في طرطوس و **144** في حماة، معظمها حدثت خلال العمليات العسكرية **بين 6 و 9 آذار/مارس 2025** (بعض الانتهاكات قد تكون حدثت بعد هذا التاريخ، حيث كان من الصعب التأكد من تاريخ وقوع كل الانتهاكات بشكل دقيق)[1].

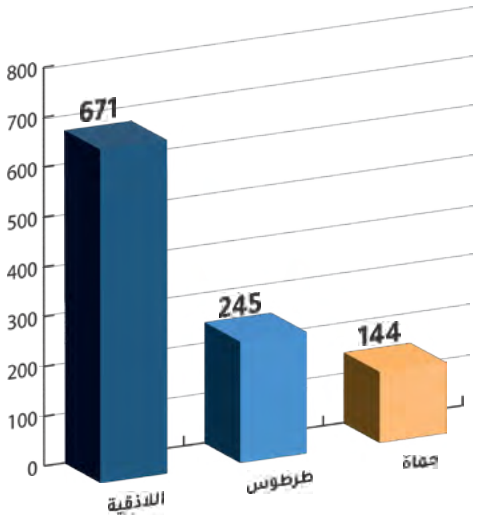

1 بعض الأشخاص من المحسوبين على النظام السابق ارتكبوا انتهاكات (يُشار إليهم اليوم بمصطلح «الفلول»، وهو مصطلح غير قانوني، يُستخدم في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، دون تعريف واضح أو معايير دقيقة لتحديد من ينطبق عليه هذا الوصف) وقد قتلوا خلال الأحداث المؤسفة الأخيرة، وقد يكون تم توثيقهم كضحايا مدنيين. في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي نستند إليه في المركز من أجل توثيق الانتهاكات، يتمتع كل شخص سواء مدني أم لا، بالحماية من الحرمان التعسفي من الحياة. والسؤال الأساسي يكون دائماً هو ما إذا كان استخدام القوة المميتة ضرورياً ومتناسباً وقانونياً، وهو ما يجب أن يتم تحديده من خلال التحقيق الجنائي الذي تقوم به لجنة التحقيق ومن بعدها القضاء المختص. استناداً إلى المعلومات المتوفرة لدى المركز، سواء من الشهادات التي تم توثيقها أو من المعلومات التي تم جمعها من المصادر المفتوحة بما في ذلك الفيديوهات، كان من المستحيل التمييز بين المدنيين ومن يُزعم أنهم حملوا السلاح ضدّ الدولة، والذين قد يكون انتهاك حقهم في الحياة ضرورياً ومتناسباً وقانونياً. مع التأكيد أنه حتى في الحالات التي قد يكون فيها أشخاص قد تورطوا في أعمال عدائية ضدّ الدولة، فإنّ إعدام أي شخص، بغض النظر عن خلفيته أو انتمائه أو ما يُنسب إليه من أفعال، بدون محاكمة عادلة ونزيهة وشفافة يُعد انتهاكاً جسيماً للقانون السوري والدولي، لا يمكن تبريره تحت أي ظرف. الحق في المحاكمة العادلة هو حق دستوري وحرمان أي شخص منه محظور بشكل مطلق سواء في القانون الوطني أو الدولي. لذلك لا يستخدم المركز مصطلح «الفلول» كونه ليس مصطلحاً قانونياً، واستخدامه في الإعلام لا يجعله مصطلحاً قانونياً. وأي ذكر لمصطلح الفلول في التقرير هو نقل إمّا عن مصادر إعلامية أو رسمية أو الشهود، ولا يعبّر عن رأي المركز.

- بما في ذلك **71** إمرأة، **61g** طفل (**49** ذكر و **12** أنثى). إضافة للمدنيين

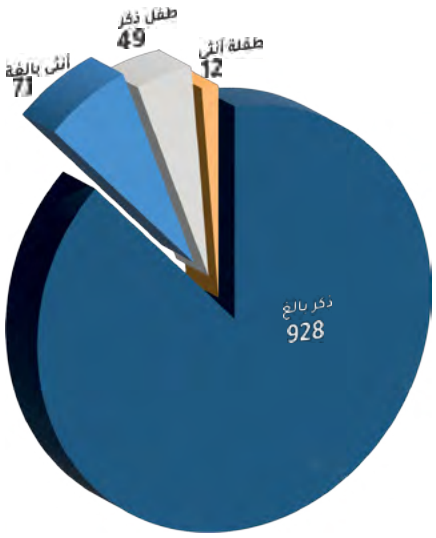

- ، وثـق المركـز مقتـل **218** عنصراً من الأمـن العام، **171** منهم فـي اللاذقية و **37** طرطـوس و **10** حماه. وتـم تحديد جميع الضحايـا المدنيين والأمن العام بالاسـم.

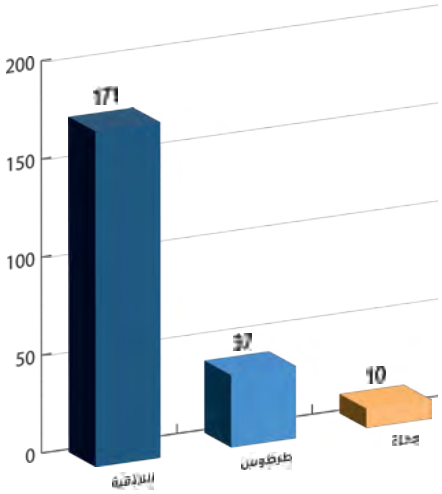

الأمن العام

- تـم تحديـد ما لا يقل عـن **61** موقع[2] لعمليات قتل ومجازر في مناطـق مختلفة من اللاذقية وطرطوس وحماة (راجع الملحق الخامس).

1 كان المركـز السـوري للإعلام وحريـة التعبيـر قـد أعلـن فـي بيانـه الأول حـول أحـداث السـاحل وحمـاه أن عـدد الضحايـا بلـغ 1169 شـخصاً. ومـع اسـتمرار عمليـات التوثيـق والتحقـق، تبيـن أن بعـض الأسـماء كانـت مكـررة، وأن بعـض الأفـراد أُدرجـوا فـي عـداد القتلـى اسـتناداً إلـى مصـادر متعـددة، ليتضـح لاحقـاً أنهـم مـا زالـوا علـى قيـد الحيـاة. وتُظهـر هـذه المراجعـات أهميـة التحقـق المسـتمر لضمـان دقـة وموثوقيـة المعلومـات. رابـط البيـان: المجـازر مـرة أخـرى: بيان حول الأحداث المأسـاوية التـي وقعت بين 6 و 01 آذار/مـارس 5202 - المركز السـوري للإعلام وحرية التعبير noisserpxE fo modeerF dna aideM rof retneC nairyS بيانـات المركز

2 مصطلـح «المجـزرة» ليس مصطلحاً قانونياً في القانون السـوري ولا في القانون الدولي. ومع ذلك، يُسـتخدم هذا المصطلح فـي هـذا التقريـر بشـكل وصفي للإشـارة إلى الحـوادث التي تنطوي علـى القتل الجماعـي والمتعمد خـارج نطاق القانـون للمدنيين، والتـي تتميـز غالباً باتسـاع نطاقها أو جسـامتها أو طابعها العشـوائي. ويهدف اسـتخدام المصطلـح هنا إلى التعبير عن جسـامة هـذه الأحـداث دون أن ينطوي على توصيـف قانوني محدد.

- رافقت أحداث الساحل عمليات اعتقال وتعذيب ومعاملة لا إنسانية، شملت نمطاً متكرراً ومتسقاً من الشتائم الطائفية والضرب بحق المدنيين.
- تعرض النساء والأطفال لترهيب نفسي وجسدي، يرقى إلى التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، شمل التهديد بالقتل والإهانات الطائفية وترويع الأطفال الصغار بأسلحة موجهة لرؤوسهم، فضلاً عن معاملة مهينة لكبار السن. ولا تزال آثار الصدمة النفسية واضحة بين الناجين/ات، خصوصاً النساء اللواتي شهدن فقدان أقربائهن أو تعرضن للترهيب أمام أطفالهن.
- تورّط تشكيلات مسلّحة تابعة لوزارة الدفاع في الحكومة الانتقالية، أو موالية لها إلى جانب مقاتلين أجانب، في تنفيذ الانتهاكات.
- استخدام مجموعة كبيرة من الأسلحة في الانتهاكات شملت البنادق الآلية والرّشاشات الفردية والمتوسطة والرشاشات الثقيلة المثبتة على سيارات الدفع الرباعي، إضافة إلى ذلك، استُخدمت قذائف الهاون وراجمات الصواريخ والطائرات المسيّرة (درون). تم أيضاً استخدام المروحية من قبل الجيش السوري في إحدى الهجمات وتم رصدها تلقي أجسام متفجّرة قرب الكلية البحرية شمال جبلة.
- حدوث نمط متكرر ومتسق من نهب وتدمير الممتلكات الخاصة، شملت محال تجارية ومنازل وسيارات وممتلكات ثمينة، تمّت في بعض الأحيان بحماية أو تواطؤ من جهات مسلحة تابعة للحكومة، بعض العمليات قام بها مدنيون من مناطق مجاورة. ولم يتم التبليغ عنها خوفاً من عمليات انتقام قد تحدث، ولاستمرار حالة الخوف وانعدام الثقة في الإجراءات الحكومية في أوساط الناجين/ات وذوي الضحايا في الساحل السوري
- يشير نمط الانتهاكات ونطاقه إلى ارتكابه على أسس طائفية، حيث أكد عدد من الشهود أنه غالباً ما كان يتم سؤال الضحية عن طائفته قبل القتل.
- إخفاق أو تأخر السلطات الحكومية في التدخّل لوقف عمليات القتل والانتهاكات.
- أظهرت بعض الشهادات والمقابلات التي أجراها المركز عدم ثقة من قبل أهالي الضحايا الذين قابلناهم في عمل لجنة التحقيق التي تم تشكيلها من قبل الحكومة عقب الأحداث. إضافة لعدم ثقتهم بمنظمات حقوق الإنسان، خصوصاً لجهة غياب ضمانات حماية الشهود والمبلغين وضمان السرية, خاصة وأن هذه المناطق ليس لها تجارب سابقة بالتعامل مع المنظمات الحقوقية ومعرفة بأدوارها.
- لعب غياب الإعلام الرسمي دوراً سلبياً، حيث انتشرت الكثير من الأخبار المضللة والمفبركة في ظل غياب مصادر أخبار رسمية وموثوقة ومتاحة الوصول لجميع السوريين/ات، مما يكون قد ساهم في تأجيج الانقسام. حيث رصد فريق التوثيق، بين 7 و10 آذار:
  - انتشار أخبار مفبركة وصور قديمة على أنها جديدة.
  - خطاب الكراهية عبر صفحات فيسبوك وتيليغرام، شمل دعوات صريحة للقتل الجماعي.
  - استخدام منابر بعض المساجد للدعوة إلى «النفير ضد الطائفة العلوية».
  - حملات تحريض ديني من شخصيات محسوبة على بعض الفصائل، استخدمت نصوصاً دينية لتبرير العنف.
  - وجود مبادرات إعلامية تحاول التقريب بين المجتمعات، إلا أن صوتها كان ضعيفاً أمام الحملات الطائفية.
- كما رصد المركز دعوات للنفير العام وبيانات من عشائر وقيادات دينية ومدنية في مناطق مختلفة من سوريا، تضمنت:
  - حشد مجموعات مسلحة للمشاركة في «تحرير» الساحل.
  - شعارات تكفيرية وتحريض مباشر ضد العلويين والدروز.
  - مطالبات شعبية بتسليح المدنيين لـ«نصرة الأمن العام».
  - توزيع منشورات في الحملات المجتمعية تحمل محتوى عدائي مباشر.
- في المقابل وثق المركز شهادات لناجين أكدوا أن جيرانهم من الطائفة السنية قاموا بحمايتهم وتهريبهم منعاً لوقوع اعتداءات عليهم من الفصائل رغم اختلاف الانتماءات الطائفية، كما استقبلت عائلات علوية جرحى الأمن العام والمصابين أثناء الاشتباكات.

ثالثاً: السياق الاجتماعي والسياسي للأحداث

تُشكّل الانتهاكات التي وقعت في الساحل السوري وحماة في آذار/مارس 2025، والتي يسلّط هذا التقرير الضوء عليها، محطة موجعة في مسار طويل من التصدّع الاجتماعي والانقسام الطائفي والعنف المنهجي الذي بدأ مع نشوء الدولة السورية، وتحوّل في عهد عائلة الأسد الى أداة ممنهجة للسيطرة والحكم، وتفاقم مع اندلاع الثورة السورية عام 2011، مخلفاً مئات آلاف الضحايا، وخصوصاً خلال سنوات الحرب.

فعلى مدى أكثر من خمسة عقود، رسّخ النظام السوري السابق نمطاً من الحكم القائم على الولاء النفعي والطائفي، وعمل على عسكرة المجتمع، وتفتيت الروابط الوطنية، من خلال تمييز مناطقي وطائفي، غذّى شعوراً دائماً بالخوف والتهديد المتبادل بين مكونات المجتمع السوري. وقد شكّلت مناطق الساحل السوري، ولا سيما محافظات اللاذقية وطرطوس وريف حماة، قاعدة مركزية في تركيبة السلطة، سواء عبر الحضور الكثيف لأبنائها ضمن الأجهزة الأمنية والعسكرية، أو عبر تسويقها كـ«معقل للموالاة».

هذا الواقع لم يكن نتيجة خيارات السوريين الحرة - ومن ضمنهم أبناء الساحل - بل فُرض عليهم بالقوة على مدى عقود. وبعد سقوط النظام السابق في نهاية عام 2024، ودخول البلاد في مرحلة انتقالية، أُعيد تشكيل الخارطة السياسية والأمنية في الساحل بسرعة من خلال إعادة إنتاج شخصيات ارتبطت تاريخيا بالنظام السابق دون إشراك حقيقي للمجتمعات المحلية أو تقديم ضمانات لانتقال عادل وآمن.

تزامن ذلك مع حملة واسعة النطاق للفصل من العمل طالت عشرات الآلاف من الموظفين والعاملين في مؤسسات الدولة من أبناء الساحل،[1] لا سيما في قطاعات الأمن والجيش والتعليم والإعلام والإدارة المحلية والخدمات، بذريعة "اجتثاث آثار النظام السابق» ورغم أن عدداً من هؤلاء لم يثبت تورطهم في أي انتهاكات، إلا أن قرارات الفصل اتخذت بشكل جماعي، وافتقرت إلى الشفافية والضمانات القانونية، ما عمّق الإحساس بالاستهداف والعقاب الجماعي، وفاقم مشاعر القلق والخوف، خصوصاً في ظل الانفلات الأمني في البلاد، وتكرار الانتهاكات بحق السكان المحليين في الساحل، من إهانات ومعاملة مهينة، إلى اعتقالات تعسفية وأعمال انتقامية.

هذا الفراغ، إلى جانب غياب سياسات عدالة ومحاسبة شفافة، والقصور في تفكيك منظومة السلطة القديمة، بما في ذلك شبكاتها الداخلية وامتدادات النفوذ الخارجي، أدّى إلى تصاعد التوترات، وازدياد الخطاب الطائفي، وانفجار موجات من العنف الانتقامي. فقد شعر بعض سكان الساحل بأنهم مستهدفون جماعياً بوصفهم «علويين» أو «موالين للنظام السابق»، في حين اندفعت أطراف مسلحة، بعضها ينتمي إلى فصائل شاركت في النزاع المسلح، إلى استغلال الفراغ الأمني لأغراض انتقامية أو للسيطرة على الأرض والمقدرات. في المقابل، عجزت الحكومة الانتقالية عن ضبط سلوك القوات المحلية أو المؤازِرة، ما أفضى إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة ذات طابع سياسي وطائفي.

هذا السياق المُعقّد، الذي يجمع بين إرث منظومة الحكم السابقة، وضعف مؤسسات المرحلة الانتقالية، وغياب العدالة الانتقالية، هو ما مهّد الأرضية للانفجار العنيف الذي شهدته البلاد في آذار/مارس 2025. ويجب أخذه بعين الاعتبار عند تحليل الوقائع وتحديد المسؤوليات وصياغة استجابات فاعلة تحول دون تكرارها.

1 السوري اليوم، اعتصام في عدلية اللاذقية احتجاجاً على قرار فصل موظفين، 01 كانون الثاني/يناير 2025، متوفر على الرابط: اعتصام في عدلية اللاذقية احتجاجاً على قرار فصل موظفين (أخر دخول 2 تموز/يوليو 2025)

رابعاً : السياق العسكري للأحداث

على الرغم من عدم إمكان فصل الأحداث العسكرية التي وقعت في تلك الفترة عن مجمل ما مرت به سوريا خلال العقود المنصرمة و خصوصاً بعد الثورة في آذار 2011 وسقوط نظام عائلة الأسد إلا أنه من الأهمية الإشارة الى بعض الوقائع العسكرية التي نعتقد أنها على صلة مباشرة بأحداث الساحل و ريف حماه، حيث شهدت الأسابيع التي سبقت أحداث آذار تصاعداً في العمليات الأمنية والعسكرية في الساحل وريف حماه،[1] خاصة بعد كمائن واشتباكات مع مجموعات مسلحة مرتبطة بالنظام السابق. ردت القوات الحكومية بعمليات تمشيط عنيفة، شملت اعتقالات ومداهمات في عدة قرى، ترافق ذلك مع غياب الشفافية من الإعلام الرسمي وتضارب في الروايات بين السلطات والمجتمع المحلي. كما ودرت أخبار في هذه الفترة عن تدخل لجهات خارجية، لعبت دوراً في التصعيد الأمني والعنف المضاد، ضمن صراع نفوذ على الأرض بين قوى إقليمية تستثمر في بُنى النظام السابق أو تحاول توجيه المرحلة الانتقالية وفق مصالحها.[2]

خامساً : تسلسل الأحداث

اليوم الأول: 6 آذار/ مارس 2025

في 6 مارس/آذار 2025 أطلق مجهولون النار على عناصر الأمن العام لمنعهم من اعتقال مطلوبين من قرية بيت عانا في ريف اللاذقية تبعتها سلسلة هجمات وكمائن منظمة ضد الأمن العام حيث هاجمت مجموعات مسلحة يعتقد أنها مرتبطة بالنظام السابق، -لم نتمكن من تحديد عددها- بشكل مُنسّق ومتزامن مواقع عسكرية ومدنية وطرقاً في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة. تركزت معظم الهجمات والاشتباكات اللاحقة في محافظتي اللاذقية وطرطوس.

انطلقت الهجمات من ثلاث محاور: جبال اللاذقية الشرقية، ريف جبلة، ومحيط طرطوس. استهدفت المجموعات مراكز الشرطة، الحواجز، وتم قطع الطريق العام اللاذقية جبلة بانياس، بالتزامن مع هجمات على قيادة القوات البحرية والكلية البحرية قرب جبلة وفروع الأمن الجنائي باللاذقية وجبلة وقيادة المنطقة بالقرداحة والمشفى الوطني بجبلة والسيطرة عليها بالكامل، وقطع طريق دريكيش وطريق القسطل اللاذقية وطريق بيت ياشوط ومطار سطامو العسكري اضافةً للسيطرة على حواجز مرفأ طرطوس, ومع بداية الهجمات قامت هذه المجموعات بقتل حوالي 75 عنصراً من الأمن العام وعناصر الشرطة ومدنيين، وأسرت قرابة 200 عنصر وأصيب العشرات.[3]

كما تم توثيق استخدام القوات الحكومية لطائرة مروحية أطلقت صاروخاً أثناء تحليقها في سماء مدينة الدالية. وأيضاً، استخدام مروحية عسكرية من قبل الجيش السوري لإلقاء أجسام متفجرة على مواقع يعتقد أنها تابعة لعناصر النظام السابق بريف اللاذقية.

كما بدأت الاشتباكات على جسر القرداحة الملاصق لأحد مداخل قرية «قبو العوامية « بين عناصر الأمن العام وفصائل تابعة للسلطة من جهة والمجموعات المسلحة المرتبطة بالنظام السابق من جهة أخرى, وبحسب الشهادات الواردة للمركز بدأت عملية اقتحام للقرية بعد انتهاء الاشتباكات على الجسر واستمرت حتى مساء السابع من أذار من قبل مسلحين يرتدون زياً عسكرياً مطابقاً لزي الفصائل التابعة لوزارة الدفاع, برفقة أشخاصٌ يرتدون ملابس مدنية, ارتكبت عمليات قتل بحق المدنيين.

بحلول الساعة الرابعة من مساء السادس من آذار وصلت المواجهات العسكرية إلى داخل مدينة جبلة.

---

1 مركز حرمون للدراسات المعاصرة، «استراتيجيات الأمن في سوريا بعد الأسد (الساحل والوسط السوري نموذجاً)»، 29 كانون الثاني/يناير ,2025، متوفر على الرابط:استراتيجيات الأمن في سورية بعد الأسد (الساحل والوسط السوري نموذجًا) - مركز حرمون للدراسات المعاصرة (أخر دخول 2 تموز/يوليو 2025)

2 العربي الجديد، «في علاقة إيران بالساحل السوري»، 11 مارس/ آذار 2025، متوفر على الرابط: في علاقة إيران بأحداث الساحل السوري (أخر دخول 2 تموز/يوليو 2025)

3 الجزيرة نت، هكذا تصدت القوات السورية لهجوم الساحل الساحل»، 2025/3/10، متوفر على الرابط التالي: هكذا تصدت القوات السورية لهجوم الساحل الساحل (أخر دخول 2 تموز/يوليو 2025)

وفي غضون ساعات، تمكنت المجموعات المسلحة المرتبطة بالنظام السابق من السيطرة على الأحياء الشمالية والشرقية من المدينة ومع اقتحام أحياء جنوب المدينة، نفذت هذه المجموعات عمليات قتل طائفية ضد المكون السني، ومع دخول أرتال عسكرية من الأمن العام ووزارة الدفاع، بمشاركة فصائل عسكرية ومجموعات شعبية، لاستعادة السيطرة ارتكبت بعض هذه الفصائل انتهاكات واسعة من عمليات قتل وسرقة بحق كل المكونات من السنة والعلويين على حد سواء (من الأحياء السنية التي تعرّضت للسرقة: شارع الفروة في حي الجبيبات بمدينة جبلة).

ونشرت وسائل إعلام بياناً منسوباً إلى غياث دلا، أحد الضباط السابقين في الفرقة الرابعة التي كان يقودها ماهر الأسد، يعلن فيه عن تأسيس ما يُسمى بـ «المجلس العسكري لتحرير سوريا». البيان، يضم قيادات سابقة في نظام الأسد، ويهدف إلى «تحرير سوريا» وإسقاط النظام القائم.[1] وقد ظهر مقطع فيديو للمدعو مقداد فتيحة، مقاتل سابق في الحرس الجمهوري أيام النظام السابق وقائد ما يسمى "لواء درع الساحل" حالياً، يعلن فيه التمرد على الحكومة السورية.[2] وقد تصدر لواء درع الساحل الهجمات التي كانت تهدف للسيطرة على نقاط عسكرية استراتيجية، وقد أكدّت الشهادات الواردة للمركز، بأنّ الهجمات كانت متزامنة على عدة مواقع عسكرية وأمنية في وقت واحد، في المختارية والحفة بريف اللاذقية، إضافة إلى بانياس وحي الدعتور في اللاذقية، وامتدت إلى ريف القرداحة وجبلة وطرطوس.[3]

تحصّن المهاجمون بعدها في مناطق وعرة في جبال اللاذقية التي اتخذوها مركزاً لعملياتهم, ,كما تحصّنوا في الأبنية السكنية لاسيما في مدينة جبلة التي شهدت حرب شوارع. كما اندلعت معركة وسط مدينة اللاذقية حاول فيها المسلحون الوصول إلى المشفى الوطني. تصاعدت دعوات للنفير العام وخرجت مظاهرات في محافظات إدلب وحمص وحماة ودمشق دعا فيها المتظاهرون إلى حمل السلاح والانتقام لضحايا الأمن العام.[4] في 6 مارس، أعلن مدير الأمن العام في اللاذقية عن استنفار قوات المحافظة بشكل كامل بينما أشارت وزارة الدفاع إلى إرسال تعزيزات عسكرية للمنطقة.

وشملت العمليات التي نفذتها مجموعت عسكرية مرتبطة بالنظام السابق ضد الأمن العام، أيضاً تعرّض مركز الأمن العام في جنينة رسلان في منطقة دريكيش بريف طرطوس لحصار من قبل مجموعات مسلحة مرتبطة بالنظام. بحسب شهادة عنصرين من الأمن العام للمركز، فقد تعرض المركز لهجوم مسلح مساء 6 آذار/مارس 2025. بدأ الهجوم من قبل مجموعة مسلحة صغيرة، يُعتقد أنها تابعة لما وصفها الشاهدان بـ«فلول النظام السابق»، ثم ازداد العدد ليشمل أكثر من 200 مسلح، بعضهم يرتدي الزي العسكري للنظام السابق وآخرون بلباس مدني، حيث قاموا بمحاصرة وتطويق المركز من كافة الاتجاهات.

استخدم المهاجمون أسلحة خفيفة ومتوسطة، بما في ذلك قاذف عيار 5.5 المضاد للدروع والـ RPG وبنادق الكلاشينكوف وبنادق M4 وغيرها من الأسلحة. وقد حاول عناصر المركز مقاومة الهجوم، فيما تم لاحقاً التفاوض مع المهاجمين من خلال وجهاء محليين، من بينهم مختار البلدة ورئيس البلدية وقاضٍ من منطقة الدريكيش. نتيجة المفاوضات، تم تقديم وعد بالأمان مقابل تسليم السلاح والخروج بسياراتهم نحو مدينة طرطوس. إلا أنه بعد تسليم السلاح، تم أسرهم (46 عنصرًا، 35 من الأمن العام و11 شرطة من عناصر مخفر دريكيش)، واقتيادهم إلى مدجنة معزولة في الجبال، عدا حمزة الجمعة «أبو الحارث قسطون» ومحمد الصوَّاف «أبو فيصل محمبل»، حيث تم فصلهم عنا وأخذهم إلى مكان أخر، ولاحقًا، تم العثور على جثة محمد الصواف مقتولاً.[5]

---

1 قناة الجزيرة، «ضابط سابق في الفرقة الرابعة يعلن تأسيس «المجلس العسكري لتحرير سوريا»، متوفر على الرابط: https://www.facebook.com/watch/?v=504219299145205 (أخر دخول 3 تموز/يوليو 2025)

2 لمعلومات أكثر عن مقداد فتحية ودرع الساحل، الجزيرة نت، «مقداد فتيحة سفاح الساحل السوري وقائد مليشيا «درع الساحل»، 2025/5/31، متوفر على الرابط التالي: مقداد فتيحة سفاح الساحل السوري وقائد مليشيا «درع الساحل»، (أخر دخول 2 تموز/يوليو، 2025)،

3 لا بد من الإشارة أنه في 9 نيسان 2025، أجرت قناة «المشهد» مقابلة مع رجل أعمالسوري مقيم في روسيا وقائد ما يسمى مليشيا «صقور الصحراء» سابقا، محمد جابر، حيث قال أن مجموعات عسكرية قامت بالقتال بإشرافه خلال الهجمات التي نفذت ضد الحكومة السورية في الساحل السوري. الصفحة الرسمية للإعلامي طوني خليفة على يوتيوب، 10 نيسان/أبريل 2025، متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=9NyuxirAC44، (أخر دخول 3 تموز/يوليو 2025)

4 بي بي سي نيوز عربي، «اللاذقية: كيف بدأت شرارة الفوضى في الساحل السوري؟»، 7 مارس/ آذار 2025 (آخر تحديث 11 مارس/ آذار 2025)، متوفر على الرابط:اللاذقية كيف بدأت شرارة الفوضى في الساحل السوري؟ BBC Newsعربي (أخر دخول 29 حزيران/يونيو 2025)

5 تم العثور على جثة عُثر على القيادي الملقب بـ«أبو الحارث» في 9 حزيران/يونيو بعد عدة أشهر على اختفائه في منطقة قمة النبي متى، فيما يعتقد أنه تعرض للتصفية على يد مجموعات محسوبة على النظام السوري السابق بعد اختطافه في آذار/ مارس. الجزيرة نت، مصدر أمني يكشف للجزيرة نت ملابسات مقتل قيادي عسكري بريف طرطوس، 9 حزيران/يونيو 2025، أخر تحديث 10 حزيران/يونيو 2025، متوفر على الرابط: sptth//:www.areezajla.net/swen/ten/6/5/2025/مصدر-أمني-يكشف-للجزيرة-نت-ملابسات-مقتل -(آخر دخول 3 تموز/يوليو 2025)

حسب الشاهدين، تعرضوا خلال الأسر، لسوء معاملة، حيث تعرضوا للإهانة والضرب والشتائم إضافة للاعتداء اللفظي والجسدي، وأجبروهم على ترديد: «بالروح بالدم نفديك يا بشار» و «الله، سوريا، بشار وبس»، ويقولون لهم: ربُّكم بشار.. وتمت مصادرة جميع ممتلكاتهم، من أسلحة وأموال وهواتف ووثائق شخصية، وحتى أثاث المقر والمعدات الموجودة فيه. وقد تم نقل العناصر المحتجزين لاحقاً إلى طرطوس بعد مفاوضات، لكن دون إعادة أي من ممتلكاتهم.

اليوم الثاني: 7 آذار/ مارس 2025.

أرسلت الحكومة أرتالاً عسكرية للمنطقة في عملية أمنية واسعة شاركت بها وزارتا الدفاع والداخلية، بدعم من مجموعات موالية لها. وبالتزامن مع العملية العسكرية خرجت مظاهرات في مدن إدلب وحلب ودمشق وحمص ودرعا دعماً للعملية العسكرية التي تنفذها القوات الأمنية وعناصر وزارة الدفاع السورية في الساحل السوري. وبالمقابل، «خرج متظاهرون من الطائفة العلوية في عدة مدن دعماً للتحركات العسكرية المناهضة للحكومة الجديدة، ورفضاً لحكم أحمد الشرع في سوريا»[1]. في نفس اليوم، 7 مارس، أعلن الرئيس الشرع أنّ زمن العفو انتهى، مشيرًا إلى «تحرير وتطهير» المنطقة، بينما دعا قوات الأمن لحماية المدنيين[2].

استخدمت الإدارة الانتقالية في سوريا الطائرات المسيرة «الشاهين» لملاحقة المسلحين بريف اللاذقية، وتعرّضت قرى حرف الساري وبعبدة ودوير بعبدة والدالية ووادي القلع بيت عانا لقصف مدفعي وصاروخي من الكلية البحرية التي تتمركز ضمنها إدارة العمليات العسكرية، فيما استهدفت المروحيات مواقع في بيت عانا مع تحليق مكثّف للطائرات.

أعادت السلطة فرض نظام حظر التجوال في مدينتَي طرطوس واللاذقية، بعدما كان قد رُفع صباح ذات اليوم، واستمر حظر التجوال حتى العاشرة صباحاً بالتوقيت المحلي من يوم 8 آذار السبت، باستثناء السماح للأهالي بالخروج لأداء صلاة الجمعة.

انتهت العملية الأمنية والعسكرية ليل السابع من آذار واستعادت القوات التابعة للحكومة السيطرة على غالبية الحواجز في الساحل السوري. بدأت القوات الحكومية بعملية تمشيط واسعة وأعلنت أنّ التحركات في سياق خطة عسكرية متكاملة، لتمشيط الساحل بالكامل، والقضاء على ما يسمى بـ«الفلول»، ونزع السلاح، في محاولة لفرض السيطرة الكاملة على المنطقة وإعادة فرض الأمن وفق التوجيهات العسكرية. صرّح مصدر أمني في وزارة الداخلية لوكالة الأنباء السورية (سانا) بوقوع ما وصفها بانتهاكات فردية قام بها أفراد من الحشود الشعبية غير المنظمة التي توجّهت إلى الساحل استجابة للنفير العام لمؤازرة قوات الأمن ووزارة الدفاع[3].

وفي يوم ٧ آذار/مارس تعرّضت قرية أرزة بريف حماه لهجوم عنيف نفّذته مجموعات مسلّحة عقب تحريض علني على سكانها من قبل أحد شرعيي قرية خطاب المدعو أبو جاير الخطابي الذي دعا بشكل علني لتهجير أهالي القرية. ورغم التطمينات التي تلقاها الأهالي في الليلة السابقة من السلطات السورية ووجهاء القرى المجاورة بعدم الاعتداء عليهم، اقتحم مسلحون القرية بعد صلاة الجمعة، وبدأوا بجمع الرجال في الساحة الرئيسية تحت تهديد السلاح وهم يرددون شعارات طائفية معادية للعلويين، وأطلقوا النار عليهم في مذبحة استمرت حوالي ثلاث ساعات. ويعتقد أن المسلحين الدين ارتكبوا المجزرة من القرى السنية المحيطة وقد قتلوا حوالي 25 شخص[4]. كما قُتلت إحدى النساء في منزلها بعد أن رفضت مغادرته حين طُلب من الأهالي إخلاء منازلهم[5]. وقد تحقّق الفريق من أحد مقاطع الفيديو التي نشرت في 7 آذار/مارس، وتبيّن أنه صُوّر في قرية أرزة، حيث يظهر في المقطع عدد من الجثث الملقاة على الأرض وعليها آثار دماء.»

---

1 المرجع السابق، الحاشية 15، بي بي سي نيوز.

2 تصريح الرئيس أحمد الشرع تعليقاً على الأحداث الجارية في الساحل السوري: انتهى زمن العفو و المسامحة وبدأت مرحلة التحرير والتطهير، منشور على القناة الرسمية لرئاسة الجمهورية على تلغرام بتاريخ 6 آذار/مارس 2025، متوفر على الرابط التالي https://t.me/Syrian_Arab_R3public/264 (تم الدخول بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2025)

3 تصريح لمسؤول أمني، منشور على صفحة الفيس بوك الرسمية للوكالة السورية للأنباء بتاريخ 07 آذار 2025، متوفر على الرابط: https://www.facebook.com/SanaNewsAjel/posts/مصدر-أمني-في-وزارة-الداخلية-لـ-سانا-بعد-قيام-فلول-النظام-البائد-باغتيال-العديد-م/1096716235821923/ (تم الدخول بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠٢٥).

4 The Guardian, They killed him in cold blood': the cycle of revenge in north-west Syria, 15 March 2025, available at: https://www.theguardian.com/world/2025/mar/15/revenge-attacks-alawite-arza-latakia-syria?utm_source=chatgpt.com (Accessed on 3 July 2025)

5 سناك سوري، تغيير ديموغرافي في أرزة الغربية بعد مجزرة راح ضحيتها 21 شخصاً تم إعدامهم، 24 نيسان/أبريل 2025، متوفر على الرابط التالي: https://snacksyrian.com/تغيير-ديموغرافي-في-أرزة-الغربية-بعد-مج/?utm_source=chatgpt.com (أخر دخول 3 تموز/يوليو 2025)

اليوم الثالث: 8 آذار/ مارس 2025

في 8 آذار بدأت الأخبار بالتواتر عن عمليات قتل ميداني وأعمال انتقام دامية أودت بحياة المئات خلال أيام قليلة، حيث تم استهداف أبناء من الطائفة العلوية وقتلهم على الهوية في عملية ثأريّة قامت بها فصائل مجهولة التسمية والتبعية. اتخذت هذه العمليات طابعاً انتقامياً، عشوائياً، دون أوامر واضحة أو معلنة رسمياً من السلطة في دمشق أو وزارة الدفاع. وقد أعلنت مصادر إعلامية في نفس التاريخ، عن العثور على جثث لعناصر من الأمن العام في الأحراش المحيطة بقاعدة حميميم العسكرية في ريف اللاذقية. وحسب المعلومات فإنهم قد قتلوا على يد مجموعات مسلحة تابعة للنظام السابق، وتم إحراق جثثهم[1].

وفي نفس اليوم، أعلن مسؤول في وزارة الدفاع في تسجيل مصوّر أنّ المدنيين الذين «هبوا لمؤازرة اخوانهم» يجب عليهم العودة إلى مناطقهم[2]، مؤكداً أنّ الوضع تحت السيطرة التامة، وأنّ العمليات تسير كما هو مُخطّط لها. بعد ذلك، وكان المركز قد رصد تصريحاً لمصدر في وزارة الداخلية يقر بارتكاب «انتهاكات فردية» من قبل عناصر غير منتظمة، ولكن بالبحث مجدداً لم نجد التصريح، حيث غالباً قد تم حذفه لاحقاً. تمت الإشارة إلى التصريح نفسه من قبل هيومن رايتس واتش في بيان صحفي منشور في 10 آذار/مارس 2025.[3]

وفي أثناء انسحاب العديد من المجموعات المسلحة من المنطقة الساحلية ارتكبت عدة مجازر في تاريخ 9 آذار/مارس.

1 الجزيرة سوريا، «مصدر أمني يؤكد للجزيرة العثور على جثث عناصر أمن قتلهم فلول النظام في اللاذقية» آذار/ مارس 2025، متوفر على الرابط: https://www.facebook.com/AJSyriaNow/videos/1180494910087143/ أخر دخول (2 تموز/يوليو 2025)

2 تصريح لوزارة الدفاع منشور على قناتها الرسمية على تلغرام بتاريخ 8 آذار/مارس 2025، متوفر على الرابط التالي: https://t.me/Sy_Defense/226 (أخر دخول بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2025)

3 هيومن رايتس واتش، «سوريا: أوقفوا موجة القتل في الساحل واحموا المدنيين»، 10 آذار/مارس 2025، متوفر على الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/news/2025/10/03/syria-end-coastal-killing-spree-protect-civilians (أخر دخول في 28 حزيران/يونيو 2025)

1. القتل خارج نطاق القانون (خارج القضاء)[1]

تشير الشهادات التي وثقها المركز إلى ارتكاب فصائل مسلحة متعددة، في شهر آذار 2025 عمليات قتل جماعي واسعة خارج نطاق القانون بحق المدنيين في الساحل السوري، وخصوصاً في محافظتي اللاذقية وطرطوس، إضافة لمحافظة حماه، وذلك في ظل غياب واضح لأيّ تدخل أو إجراءات واضحة من قبل الحكومة لوقف الانتهاكات وحماية المدنيين/ات في هذه المناطق. وقد تنوعت أنماط الانتهاكات لتشمل الإعدامات الميدانية والتصفية الجماعية والحرق والتمثيل بالجثث، مع استخدام أسئلة طائفية كأساس للقتل. وتشير الشهادات التي وثقها المركز بوضوح إلى سلوك نمطي ومتكرر في تنفيذ الإعدامات الميدانية، حيث يبدأ بسؤال الضحية هل «أنت علوي أم سني؟».

في بلدة قرفيص بريف اللاذقية، ارتكبت مجموعة تابعة لفصيل السلطان سليمان شاه (العمشات) وفقا للشهادات مجزرة مروعة خلال مرورها لفك الحصار عن قوات الأمن العام في قرية الدالية. وقد تم العثور على عشرات الجثث داخل مقام الشيخ أحمد قرفيص.

وفي قرية العزيزية بسهل الغاب في ريف حماة، أفاد شهود بدخول مسلحين ملثمين من القرى المجاورة (التمّانعة، الحويز، قبر فضة)، وارتكابهم عمليات نهب واعتداءات على الأهالي، ترافقت مع إعدامات ميدانية بحق مدنيين من أبناء القرية، دون أن تسفر الشكاوى المُقدّمة إلى الأمن العام عن أي نتائج، حسب ما ذكر الشهود.

في جبلة، قرية الصنوبر، تحدثت ناجية عن اقتحام منزلها من قبل عناصر من جيش الإسلام، الذين سألوا العائلة عن طائفتها، واختطفوا نجلها، ليتبين لاحقاً أنه قُتل وتم حرق جثته بالكامل. حسب الشاهدة، أشار عناصر الفصيل صراحة إلى نيتهم «إدخال العلويين في الإسلام»، مما يؤكد الخلفية الطائفية للجريمة.

وفي بستان الباشا بريف جبلة، روى أحد الشهود كيف اقتحمت مجموعة مسلحة منزل والده، وسألته عن طائفته، ثم أعدموه ميدانياً أمام المنزل بعد أن أجاب بأنه «علوي». وأفاد بأنّ بعض العناصر لم يكونوا سوريين، وكانوا يتحدثون لغات أجنبية، ما يشير إلى احتمال وجود مقاتلين أجانب ضمن الفصائل.

في فيديو خاص اطّلعت عليه مجموعة السلم الأهلي، يظهر عدد من المدنيين الذين قُتلوا ميدانياً في ريف القرداحة، ويمكن تمييز أحدهم جالساً على كرسي متحرك بين الجثث، ما يشير إلى أن بعض أعمال القتل الجماعي شملت أشخاصاً من ذوي الإعاقة لا يشكلون أي تهديد ولا قدرة لهم على الفرار.

---

1 يُشير مصطلح «القتل خارج نطاق القانون أو القضاء» في هذا التقرير إلى أي وفاة يمكن أن تُنسب إلى الدولة، سواء من خلال أفعالها المباشرة أو من خلال فشلها في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما واجبها في احترام الحق في الحياة وحمايته.
ويشمل ذلك، على سبيل المثال:

- الوفيات الناتجة عن أفعال أو إغفال من قبل أجهزة الدولة أو وكلائها.
- عمليات القتل التي تنفذها قوات إنفاذ القانون أو الجماعات العسكرية و الميليشيات التي يُشتبه في أنها تعمل بتوجيه من الدولة أو بموافقتها أو بتغاضيها.
- كما يشمل المصطلح الحالات التي تفشل فيها الدولة في منع تهديدات متوقعة للحياة من قبل جهات غير حكومية نتيجة التقصير، وكذلك الحالات التي تفشل فيها الدولة في التحقيق في وفيات مشبوهة، حتى إن لم تكن الوفاة ناجمة بشكل مباشر عن الدولة نفسها.

أيضاً أفاد أحد الشهود من حي القصور في بانياس أن والده وأخوته وعمته قُتلوا على يد مسلحين يُشتبه بأنهم من جنسيات غير سورية. وقد ذكر أن عدداً من أهالي بانياس من أبناء الطائفة السنية - وهم من أصدقاء العائلة - سارعوا إلى إنقاذه مع والدته وزوجته وزوجة شقيقه، حيث آووهم في منزلهم لعدة أيام، ثم ساعدوهم على مغادرة المدينة. وأكد أنه لولا تدخل هؤلاء الأهالي، لما نجا من بقي من أفراد عائلته.

كما توثّق الشهادات التي جمعها المركز إلى اشتباه تورط عدة فصائل في الانتهاكات، حيث أفاد أحد الشهود من حي القصور في بانياس بأنهم شاهدوا مركبات من نوع «سانتافي» و«بيك آب» مجهّزة برشاشات دوشكا، وكانت تحمل كتابات تشير إلى أسماء فصائل مثل: العمشات (سليمان شاه)، والحمزات (فرقة الحمزة)، والشرقية. ووفقا لإحدى الشاهدات من قرية صنوبر، أن أحد العناصر (توجّه إليها بسؤال: «هل تعرفين من نحن؟»، فأجابت: «الجيش الوطني؟»، فردّ قائلاً: «لا، نحن مجاهدو جيش الإسلام، جئنا إليكم كي تُسلموا»).

كما ورد في شهادات أخرى أن من ارتكب الانتهاكات كتائب يعتقدون أنها تابعة لهيئة تحرير الشام. وحددت إحدى الشاهدات من صنوبر الكتيبة 400 تحديداً، والتي كانت في السابق جزءاً من الهيئة وأصبحت حالياً تابعة لوزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة. حيث أفادت الشاهدة أن هذه الكتيبة كانت موجودة قبل الأحداث في قريتي الصنوبر وقرفيص.

وفي شهادة أخرى، أشار أحد الشهود إلى أن منفذي عمليات المداهمة والسرقة والقتل في قرية العزيزية، هم مسلحون قدموا من قرى مجاورة ذات غالبية سنية في سهل الغاب. وأوضح الشاهد أن هوية هؤلاء المسلحين معروفة لدى أهالي القرية بحكم القرب الجغرافي، لكنه لم يؤكد انتمائهم إلى الأمن العام أو إلى أي فصيل تابع لوزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة. بل على العكس، أشار إلى أن عناصر الأمن العام تعاملوا مع السكان باحترام ولم يُسجّل ضدهم أي تورط في الانتهاكات.

كما أفاد بعض الشهود بوجود مقاتلين أجانب ضمن المجموعات المسلحة، في حي القصور وحي المروج في بانياس، وكذلك في قريتي الصنوبر وبستان الباشا في اللاذقية.

بالمحصلة وثق فريق التوثيق في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير 1060 ضحية تعرضّت للقتل خارج نطاق القانون بين المدنيين غالبيتهم قتلوا خلال العمليات العسكرية بين 6 و 9 آذار/مارس 2025، 245 في طرطوس و 671 في اللاذقية و 144 في حماة، بما في ذلك 71 إمرأة، و61 طفل (49 ذكر و12 أنثى). إضافة إلى توثيق مقتل 218 عنصراً من الأمن العام، 171 منهم في اللاذقية و37 طرطوس و10 حماه جميع الضحايا تم التعرف عليهم بالاسم.

2. الاعتقال والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة

بحسب المعلومات التي جمعها المركز ترافقت العمليات العسكرية وعمليات تفتيش الأحياء السكنية مع إهانات علنية للمدنيين تتراوح بين الشتائم والاعتداء الجسدي، ولم تستثنِ هذه الممارسات النساء لا سيما الأمهات اللواتي تعرضن لأنماط من الترهيب النفسي أو الأطفال أو كبار السن. فيما ترافقت عمليات الاعتقال بممارسات التعذيب والمعاملة اللاانسانية أو المهينة بحق الموقوفين من خلال تكديسهم في سيارات النقل، والاعتداء عليهم بالشتم باستخدام عبارات مثل «شبيحة»، «كلاب»، «أنذال» وغيرها ذات طابع طائفي مع تهديدات بالقتل والتصفية، والاعتداء بالضرب بأعقاب البنادق، وإجبارهم على الزحف والعواء خلال نقلهم من السيارات إلى مركز الأمن العام. وقد تكررت في بعض الفيديوهات المطالبة بعدم التصوير بهدف إخفاء الانتهاكات وحماية المسؤولين عنها. لم نتمكن من التحقق من هوية الجهات المسؤولة عن الاعتقال، ولا من أعداد المعتقلين أو أسباب اعتقالهم. في حي المروج في بانياس، أفادت إحدى الشاهدات أن المهاجمين جمعوا شباب الحي في الشارع الرئيسي وأخضعوهم

للضرب والإهانة، من بينهم رجال مسنّون وموظفون مدنيون، كما أجبرت إحدى الأمهات على تقبيل قدمي قائد المجموعة المسلحة كي يفرج عن ابنها.

أما في قرية بستان الباشا، فقد ذكرت إحدى النساء أن المسلحين اقتادوا النساء والأطفال إلى منزل بعيد عن موقع تنفيذ الإعدامات بحق الشباب والرجال، حيث انهالوا عليهم بالشتائم، وهددوها بسلاح موجه إلى رأس طفليها البالغين من العمر 5 و6 سنوات، وسألوها: **«من نقتل أولاً؟»**، ما تسبب في رعب شديد لها ولأطفالها. وأضافت أنهم وضعوا السلاح في رؤوسهم كنوع من التخويف والترهيب، وكانوا يتوسلنّ بألا يقتلوهن، وبالفعل لم يؤذوا أولادها ولا أي أحد آخر من الأطفال والنساء.

وقد تم تحديد مواقع تصوير عدد من مقاطع الفيديو، بمساعدة مجموعة السلم الأهلي في حمص، التي وثّقت تعذيب في مناطق مثل المختارية والشير، والصنوبر، وما تزال مواقع عدد آخر من المقاطع غير مؤكدة بشكل قاطع. ومع ذلك، تبيّن أن بعض هذه المقاطع نُشرت بعد تاريخ 6 آذار/مارس، مما يُرجّح ارتباطها بالأحداث والانتهاكات التي وقعت في مناطق الساحل خلال تلك الفترة.

أخيراً، لا بد من الإشارة أن المركز وثق اعتداءات على جثث الضحايا، حيث كانت تسحل أو تُرمى في الخنادق أو تُحرق أو تُترك على جانب الطريق لتتعفن، أو يتم الدوس عليها مع استخدام عبارات طائفية وغير آدمية لوصف الضحايا. وقد أفادت شاهدة من بستان الباشا، أنه أثناء خروجهم من المنطقة باتجاه البساتين، شاهدوا جثثاً مرمية على الطريق في مشاهد مرعبة لا تزال آثارها النفسية قائمة لدى الأطفال حتى الآن. وأضافت أنه في محاولة منهم لدفن الضحايا، قوبلوا بدايةً بالمماطلة، وفي النهاية تم دفن الجثث بطريقة وصفتها «بالسيئة والمؤلمة»، حيث تم الدفن في مقبرة جماعية تحت مراقبة مسلحين مجهولي التبعية. كما مُنعوا من التصوير، وكانت بعض الجثث مشوهة أو مفقوءة العينين.

3. تدمير الممتلكات المدنية والاستيلاء عليها

بحسب الشهادات التي جمعها المركز تم توثيق سلسلة من الانتهاكات التي طالت الممتلكات الخاصة والمصالح الاقتصادية في عدد من المناطق السورية خلال أحداث 6 و 9 آذار/مارس 2025، حيث تعرّضت عشرات المحلات والمنازل والمرافق التجارية للنهب والتخريب المتعمد، وغالبيتها يعود لأشخاص من الطائفة العلوية، مما يوحي بوجود بعد طائفي للانتهاكات.

في حي القصور بمدينة بانياس، أفاد أحد الشهود بأن مصالح اقتصادية بارزة في الحي تعرّضت للنهب والتدمير على نحو منظم. وأوضح أنّ مجموعات مسلحة، وفي بعض الحالات بمشاركة عناصر من الأمن العام، قامت بتحطيم أقفال المحلات، ليتبعها وصول مدنيين وشاحنات صغيرة (من نوع سوزوكي وكيا) قامت بتحميل البضائع والمحتويات.[1] أفاد الشاهد أيضاً أنه تم نهب وتدمير كافة المحلات التي تحتوي بضائع ثمينة، مثل معارض السيارات والدراجات النارية.

في قرية بستان الباشا بريف جبلة، أفادت إحدى الشاهدات أنّ فصائل تعتقد أنها تابعة لوزارة الدفاع في الحكومة الانتقالية اقتحموا منزل عائلتها، وقاموا بسرقة هواتف محمولة، مصوغات ذهبية، ومبالغ مالية. وبعد أيام، عادت نفس المجموعة وسرقت ألواح الطاقة الشمسية وأسطوانات غاز وسيارة من نوع كيا 4000 ودراجة نارية مملوكة للعائلة.

أما في بلدة سلحب بريف حماة، فأفاد شاهد أنّ البلدة شهدت مداهمات مكثفة في 7 آذار، بالإضافة لعمليات القتل . تخلل المداهمات تفتيش جميع المنازل وسرقة واسعة النطاق. وذكر أنّ أكثر من 300 سيارة ودراجات نارية نُهبت من السكان، إضافة إلى سرقة مبالغ مالية ومصاغ ذهبي من المنازل، مع تدمير محتويات بعض البيوت. وأوضح أنّ المداهمات بدأت بعناصر يرتدون زي الأمن العام، تلاهم دخول مجموعات مسلحة نهبت المنازل.

1 من بين المحلات التي تم استهدافها حسب الشاهد، سوبرماركت مهند وسوبر ماركت التوفير وسوبر ماركت حمودة وسوبر ماركت الحسن وسوبر ماركت البتول كونافة الطاحونة ومحل شايكا للأحذية ومحل العطور «عود مشرقي»، بالإضافة لتدمير محل اكسسوارات «البرازيلي» وحرقه بعد نهبه، وكذلك نهب وتدمير محل مستحضرات التجميل «بالاس».

وفي السكن العمالي التابع لمصفاة بانياس، أفادت شاهدة من سكان حي القصور في بانياس أن مجموعات تابعة لـ «هيئة تحرير الشام»، تتضمن أشخاص من جنسيات غير سورية، داهمت السكن العمالي، وقامت بتصنيف السكان طائفياً، علوي وسني، ثم نفذت عمليات سرقة واسعة شملت أدوات منزلية ومصوغات ذهبية وأموالاً، وعدداً كبيراً من السيارات.

وبحسب إحدى الشهادات حول الانتهاكات التي حصلت في قرية العزيزية، ذات الغالبية العلوية، فإن من نفذ عمليات المداهمة والسرقة والقتل هم مسلحون من قريتي التمانعة والحويز في منطقة سهل الغاب، وهما قريتان ذات أغلبية سنيّة. وقد أوضح الشاهد أن هؤلاء المسلحون معروفون لأهالي القرية بحكم الجوار. وقد أكد الشاهد أن عناصر الأمن العام لم يكونوا مسؤولين عن الانتهاكات، مشيرا إلى أنهم تعاملوا مع سكان القرية بشكل جيد.

4. التهجير

أدّت الانتهاكات في الساحل السوري إلى تهجير قسري لعشرات العائلات نحو قاعدة حميميم الروسية بالقرب من اللاذقية.[1] كما أدت الانتهاكات إلى نزوح جماعي نحو لبنان، حيث سجلت محافظة عكار نزوح 4,306 عائلة حسب غرفة إدارة الكوارث، في حين وصل عدد النازحين حتى 6 نيسان/أبريل 2025 إلى نحو 21 ألف شخص، توزعوا على 27 بلدة وقرية في منطقتي الدريب والسهل، خاصة في بلدة المسعودية وسهل عكار.[2] لا تتوفر حتى الآن معلومات دقيقة عن عدد العائدين إلى مناطقهم الأصلية بعد توقف الانتهاكات أو الإجراءات الحكومية التي اتخذت من أجل تسهيل عودتهم، مما يشير إلى استمرار حالة النزوح وعدم الاستقرار في المنطقة.

سابعاً: الاستجابة الحكومية

- في 9 آذار/ مارس 2025، أصدر الرئيس أحمد الشرع قراراً بتشكيل لجنة وطنية مستقلة، للتحقيق في الأحداث والانتهاكات التي وقعت في المناطق الساحلية بتاريخ 6 آذار/ مارس 2025،[3] وتألّفت اللجنة من خمسة قضاة وعسكري واحد ومحام واحد، وكُلِّفت بالكشف عن الظروف والأسباب التي أدّت إلى هذه الأحداث، وتحديد المسؤولين عن الانتهاكات ضدّ المدنيين وعناصر القوات الأمنية، على أن يتم تقديم تقريرها خلال 30 يوما. مركز اللجنة المؤقت في مدينة اللاذقية، حيث خصّصت أربع غرف تستضيف الأهالي للإدلاء بشهاداتهم، و أتاحت الفرصة لمن يفضّل الإدلاء بشهادته عبر الهاتف عوضاً عن زيارة مركز اللجنة. بحسب الناطق الرسمي للجنة فإنّها تلتزم في عملها بالمعايير القانونية المحلية والدولية، بما في ذلك تضمين من يطلب تطبيق إجراءات حماية الشهود.

- في تصريح لمتحدث عن وزارة الدفاع، بتاريخ 8 آذار/مارس، أعلن استمرار العمليات القتالية وتضييق الخناق على من أسماهم «ضباط وفلول النظام البائد» وأنه قد تم إعادة السيطرة على المناطق التي شهدت اعتداءات على أفراد الأمن العام.[4] في نفس التصريح قال «ندعو الأخوة الكرام الذين هبوا لمؤازرة اخوانهم للعودة إلى مناطقهم، فالأوضاع تحت السيطرة والعمليات مستمرة وفق الخطة بدقة ولا داع للقلق». ومن غير الواضح تماماً ما المقصود «بالأخوة الكرام»

1 تصريح على صفحة تلغرام الرسمية لإدارة العمليات العسكرية، منشور بتاريخ 7 آذار/مارس 2025، متوفر على الرابط: https://t.me/rd3_al3dwan/6667، (أخر دخول بتاريخ 17 حزيران/يونيو 2025)

2 النهار، «أكثر من ألف نازح سوري جديد يعبرون النهر الكبير شمالي لبنان | النهار» 06 نيسان 2025، متوفر على الرابط التالي: https://www.annahar.com/Lebanon/207138/اكثر-من-الف-نازح-سوري-جديد، (أخر دخول بتاريخ 17 حزيران/يونيو 2025)

3 قرار الرئيس أحمد الشرع بتشكيل لجنة وطنية للتحقيق وتقصي الحقائق في أحداث الساحل السوري بتاريخ منذ 6 آذار/ مارس 2025، متوفر على الرابط التالي: https://x.com/SyPresidency/status/1898743992025595960

4 تصريح للمتحدث باسم وزارة الدفاع السورية، منشور على الصفحة الرسمية لإدارة العمليات العسكرية على تلغرام بتاريخ 8 آذار/ مارس 2025، متوفر على الرابط: https://t.me/aleamaliaat_aleaskaria/455، (أخر دخول بتاريخ 28 حزيران/يونيو 2025)

- في التصريح، وقد يكون القصد الفصائل المسلحة التي دخلت الساحل نتيجة دعوات النفير العام. أيضاً، كان هناك إشارة في التصريح إلى أنهم يقومون بتسليم جميع المتورطين إلى الجهات الأمنية المختصة لضمان محاسبتهم وفق القانون، دون أي معلومات عن الإجراءات التي اتخذت بحقهم بعد إحالتهم.

- وفي 10 آذار/مارس أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع، عن انتهاء العمليات العسكرية في منطقتي اللاذقية وطرطوس، إلا أن عمليات التمشيط العشوائية في قرى اللاذقية استمرت دون أي التزام من بعض الفصائل بأوامر السلطة.[1]

- يوم الاثنين 10 أذار/مارس ألقت الشرطة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، القبض على شخصين بعد انتشار مقطع فيديو تُظهر قيامهما بإعدام مدني أعزل داخل أحد المنازل في قرية صنوبر جبلة. كما أعلنت الحكومة، يوم الثلاثاء 11 مارس 2025، عن اعتقال أربعة أشخاص متورطين في الانتهاكات. وإحالتهم إلى المحكمة العسكرية للنظر في الاتهامات الموجهة إليهم. وقد نشرت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» صوراً للموقوفين برفقة عناصر الأمن، مشيرةً إلى أن هؤلاء الأشخاص شاركوا في «انتهاكات دموية»، كما عرضت لقطة من مقطع فيديو استُخدم كدليل ضدهم.

- ومع ذلك، وحتى الآن لم يتم الإعلان عن نتائج التحقيقات أو توضيح آليات المحاسبة القانونية التي ستُتبع بحق من تم إلقاء القبض عليهم. كما لم تُنشر أي معلومات رسمية عن أسمائهم وتبعيتهم العسكرية أو الأمنية، حيث اكتفت الجهات الرسمية بالإشارة إليهم من خلال صور جماعية، دون تفاصيل شخصية أو توضيحات إضافية عن خلفياتهم العسكرية أو انتماءاتهم. في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أنه انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي بعض الأسماء لأشخاص ظهروا في مقاطع فيديو مرتبطة بالانتهاكات التي حدثت في الساحل، في ظل استمرار غياب أي معلومات من قبل الحكومة حول محاسبة المتورطين.[2]

- في 10 نيسان أصدر الرئيس الانتقالي السوري، أحمد الشرع، قراراً رئاسياً يقضي بتمديد عمل اللجنة الوطنية للتحقيق وتقصي الحقائق في أحداث الساحل السوري، لمدّة ثلاثة أشهر أخرى غير قابلة للتمديد.[3]

- على صعيد إغاثة المناطق المنكوبة يلاحظ غياب أي خطة حكومية للإغاثة الإسعافية أو التعافي طويل الأمد ورغم مبادرات المجتمع المدني المحدودة فلا تزال تلك المناطق تعاني أوضاعاً اقتصادية بالغة السوء حيث فقدت الكثير من العائلات مصدر دخلها نتيجة لفقدان الوظائف أو فقدان المعيلين أو انعدام المقدرة على استئناف النشاط الزراعي إما نتيجة للتخريب أو نتيجة سرقة المعدات الزراعية. كذلك الحال بالنسبة للنشاط التجاري بعد عمليات النهب والتخريب للمتاجر التي لا مقدرة لجميع مالكيها البدء من جديد ورفد محالهم بالسلع التجارية. كذلك انعدام إمكانية التنقل للعمل لدى أعداد لا بأس بها من أبناء المنطقة الخاضعين لتسوية ولا يملكون هويات مدنية تسمح لهم بالتنقل بحرية أو البحث عن فرص عمل، وبحسب شهادات وردت للمركز فإن بعض أصحاب المعامل والفعاليات الاقتصادية يرفضون تشغيل عساكر سابقين في قوات نظام الأسد خوفاً من عمليات انتقام بحقهم.

- ولا تزال النساء، خاصة الأرامل ممن فقدن أزواجهنّ خلال هذه الأحداث، أو أمهات الجنود السابقين، يواجهن هشاشة مضاعفة نتيجة فقدان المعيل، وانعدام فرص العمل، وتراجع شبكات الحماية الاجتماعية. وقد عبّرت بعض النساء عن شعور دائم بالخوف من الاستهداف أو الوصم المجتمعي، نتيجة الارتباطات المفترضة لأقاربهن، وهو ما فاقم أوضاعهن النفسية والمعيشية.

---

1 تصريح للمتحدث باسم وزارة الدفاع السورية العقيد حسن عبد الغني، منشور على صفحة الوكالة السورية للأنباء سانا بتاريخ 10 آذار/ مارس 2025، متوفر على الرابط: https://www.facebook.com/sana.gov/posts/pfbid026QFUYbiUgGdFpX2VrGcPNH466i95PakUSGQ2YroHLMyvoh5pNUiNRuMcup99Zmuil (أخر دخول بتاريخ 17 حزيران/يونيو 2025)

2 نشرت صفحة فيس تدعى الرديلاينز صوراً وأسماء لـ 10 أشخاص تقول بأنهم ظهروا في مقاطع الفيديو المرتبطة بالانتهاكات وقد يكونوا متورطين فيها. البوست نشر بتاريخ 21 حزيران/يونيو 2025، ومتوفر على الرابط: https://www.facebook.com/share/p/1Brvs4SGk3/?mibextid=wwXIfr (أخر دخول 29 حزيران/يونيو 2025)

3 قرار الرئيس أحمد الشرع رقم 11 لعام 2025 القاضي بتمديد أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق وتقصي الحقائق، متوفر على S A N A - لحاسلا ثادحأ يف قئاقحلا يصقتو قيقحتلل ةينطولا ةنجللا لمع ديدمتب يسائر

- وحتى اليوم تغيب برامج الدعم النفسي والتعافي من آثار الصدمة الخاصة بالنساء والأطفال، كما يعاني القطاع الصحي في المنطقة من آثار الهجمات التي قامت بها مجموعات مرتبطة بالنظام السابق التي خلفت أضراراً كبيرة في المشافي خاصةً مشفى النور التخصصي الخاص والمشفى الوطني في جبلة،[1] بالتزامن مع توقف المشافي العسكرية عن تقديم الخدمات الطبية للعسكريين السابقين وعناصر قوات نظام الأسد. حيث كانت المشافي العسكرية تقدم الرعاية الصحية للعسكريين وعائلاتهم وبعد سقوط النظام توقفت عن تقديم الخدمات لهم ولا يوجد بدائل او أسرة كافية في المشافي المدنية

إشكالية الثقة بلجنة التحقيق الحكومية: أصوات الضحايا وشهادات الناجين

تكشف بعض الشهادات التي وثقها المركز عن إشكالية تتعلق بالثقة بلجنة التحقيق التي شُكّلت عقب المجازر والانتهاكات الواسعة في الساحل السوري. وقد عبّر عدد من الشهود والناجين عن اعتقادهم بأن اللجنة غير مستقلة وتفتقر إلى التنوع والتشاركية، ولا تعمل بشفافية، وتهدف إلى التعتيم على الحقيقة أكثر مما تسعى إلى كشفها. البعض رفض التعاون مع اللجنة بشكل مطلق معتبرين أن التعامل معها يضفي «شرعية» على السلطة التي شكلتها، ويُعد تطبيعاً مع الجهة المتهمة بارتكاب عمليات القتل. آخرون رفضوا التعاون بدافع انعدام الأمان والخوف على حياتهم، نتيجة لغياب ضمانات حماية الشهود واستمرار شعورهم بالرعب بعد المجازر .في المقابل، أبدى البعض استعدادهم لتقديم المعلومات حول ما جرى بعد أن تواصلت معهم اللجنة، إلا أنهم أعربوا عن عدم شعورهم بالأمان للحديث بالتفاصيل عبر الهاتف، وطلبوا إجراء مقابلات مباشرة. استجابت اللجنة لهذا الطلب في بعض الحالات. على سبيل المثال، نقلت اللجنة شهود من قرية الصنوبر إلى مدينة اللاذقية، برفقة ضباط من وزارة الدفاع، لعقد مقابلات فردية بين كل شاهد وأعضاء اللجنة، وقد قدم بعض الشهود إفادات تفصيلية عن مرتكبي المجازر. وفي بعض المناطق استعانت اللجنة برجل دين علوي خلال المقابلات لطمأنة الشهود وتعزيز شعورهم بالأمان.

أفاد أحد الشهود من حي القصور في بانياس أن اللجنة لم تُشاهد على الأرض مطلقاً، واقتصر دورها على الظهور الإعلامي، من خلال مقابلات مع شخصيات معروفة بولائها للسلطات الجديدة، ما عكس صورة زائفة ومخالفة للواقع. بينما أشار شاهد إلى أنّ اللجنة لم تدخل الأحياء المتضررة، ولم تعمل على توثيق الجرائم أو التواصل مع الأهالي، مما عزز الشعور بأنّ اللجنة لا تهدف إلى تحقيق العدالة، بل إلى تهدئة الغضب الشعبي وتخويف الضحايا من المطالبة بحقوقهم.

وبالتالي، تُظهر الشهادات الميدانية أنّ هناك مخاوف لدى بعض أهالي الضحايا من أنّ اللجنة الحكومية تفتقر إلى الاستقلالية والمصداقية، وأنها لم تتمكن من بناء ثقة المجتمع المحلي بها. بل إنّ بعض الشهادات طالبت صراحةً بضرورة تشكيل لجنة دولية مستقلة لضمان العدالة وكشف الحقيقة، في ظل ما وُصف بأنه محاولات ممنهجة لإخفاء الجرائم وتقييد الوصول إلى المعلومات.

ويمكن تلخيص أسباب غياب ثقة المجتمعات المتضررة في عمل لجنة التحقيق الحكومية، حسب الشهادات، بما يلي:

- تشكيل اللجنة وتسميتها من قبل رأس السلطة التنفيذية مباشرة، ما يثير الشكوك بشأن استقلاليتها وإمكانية إصدار تقاريرها بمعزل عن الرواية الرسمية للأحداث.
- غياب التمثيل المحلي للمجتمعات المتضررة عن عضوية اللجنة، وافتقار عملها إلى الشفافية، إذ لا يتضمن قرار تشكيلها أي إلزام بنشر نتائج التحقيقات أو ضمان إتاحتها للرأي العام، مما يحدّ من إمكانية الرقابة المجتمعية.
- شعور بعض الشهود من ذوي الضحايا أنه لا يتم إشراكهم وذويهم، في مختلف مراحل التحقيق.
- عدم وجود آلية رقابة مستقلة أو إمكانية للطعن بنتائج اللجنة أو طلب إعادة النظر في خلاصاتها، ما يجعل نتائجها نهائية وغير خاضعة للمراجعة أو المساءلة.

1 تلفزيون سوريا، «تفاصيل ما حدث في جبلة بعد هجوم فلول النظام.. سرقات واسعة وإحراق للممتلكات»، 22 آذار/مارس 2025، متوفر على الرابط التالي: تفاصيل ماحدث في جبلة بعد هجوم فلول النظام سرقات واسعة وإحراق للممتلكات »، (أخر دخول بتاريخ 2 تموز/يوليو 2025)

أخيـراً، لا بـد من الإشـارة إلى وجود غياب واضح في تواصل لجنة التحقيق، حسـب علمنا، مـع المجتمع المدني السـوري، حيـث لم تتواصل اللجنة بشـكل رسـمي مـع المنظمات السـورية العاملـة في مجـال التوثيق، ولم توفر أي قنوات رسـمية أو آمنة تتيح لهذه المنظمات مشـاركة المعلومات مع اللجنة. وكان المركز السـوري قـد شـارك النسـخة الأوليـة مـن هـذا التقريـر مـع اللجنـة، وطلـب منهـا تقديـم رد علـى تصريحات الشـهود المتعلقـة باللجنـة وغيـاب الثقـة بهـا، إلا أن اللجنـة لـم ترسـل أي رد حتـى تاريـخ نشـر التقرير. مع ذلـك، قال المتحـدث باسـم اللجنـة لوكالـة رويترز إن تقريرها النهائي سيسـتند إلى شـهادات ومعلومات تـم جمعها من أكثـر مـن ألف شـخص، بالإضافة إلـى إفادات مسـؤولين واسـتجوابات لمحتجزين.[1]

تضييق على الصحافة

أشـارت صحيفـة نيويورك تايمز أن السـلطات السـورية أغلقت المنطقـة فعلياً أمام الصحفييـن الأجانب مع تفاقـم العنـف، ممـا أجبرهـم علـى مغادرتهـا.[2] وقـد تواصل المركـز مع إحـدى الصحفيـات في نيويـورك تايمز وأكـدت ذلك.

كما تعكس شـهادة أحـد الصحفيين للمركز حجم التضييق على العمل الإعلامي المرتبط بانتهاكات السـاحل، إذ تعـرض للتهديـد والإهانـة من قبل عناصر الأمن العام أثنـاء محاولته إجراء مقابلات في الشـارع بعد مؤتمر لجنـة التحقيق في آذار، وحسـب الشـاهد، أنه وخلال قيامه بإعـداد تقرير ميداني يتضمن اسـتطلاعاً للرأي حول الانتهـاكات والمجـازر التـي وقعـت في السـاحل السـوري. تم توقيفه مـن قبل دوريـة مسـلحة وملثّمة، حيث طُلب منـه إبراز تصريح خطـي، وتم إبرازه.

وعند استفسـار عناصر الدورية عن موضوع التقرير، تم الإيضاح أنه يتعلق بالانتهاكات التي جرت في السـاحل، وهـو مـا أثـار حفيظة أحد العناصـر الذي أبدى انزعاجه من تسـليط الضوء علـى ما يحدث في السـاحل، معتبراً أن الاهتمـام بهـذه الانتهـاكات يأتـي متأخـراً مقارنة بما تعرّض له سـابقاً من انتهـاكات على يـد النظام. وعند محاولـة الإيضـاح حـول طبيعة العمـل الصحفي وضـرورة تغطية الأحـداث الجاريـة دون خلطها بالسـياقات السـابقة، تصاعـد التوتـر مع العنصـر، حيث بـدأ العنصر بتوجيـه اتهامات واسـتفزازات لفظية، وطرح أسـئلة ذات طابـع طائفـي في محاولـة لمعرفة الخلفية والانتمـاء الطائفي.

1 Updated ,202512 ,30 June ,Damascus to led command of chain The .Alawites 1,500 massacred forces Syrian ,Reuters -command-chain-alawites-1500-massacred-forces-syrian/investigations/com.reuters.www//:https :at availabe ,2025 ,1 July .(2025 ,4 July on Accessed) /30-06-2025-damascus-led

2 by Swept City a Inside :at Available ,Times York New ,Fear and Grudges Deadly ,Gunmen Roving by Swept City a Inside .(2025 June 27 on Accessed) Times York New The - Fear and Grudges Deadly ,Gunmen Roving

خاتمة وتوصيات

تكشف الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير، والتي ارتُكبت في معظمها على أساس طائفي، عن عمق الهشاشة التي لا تزال تهدد السلم الأهلي في سوريا، نتيجة عقود من القمع وانعدام المحاسبة والانقسامات المجتمعية المتجذرة. كما تؤكد أن غياب العدالة واستمرار الإفلات من العقاب لا يؤديان سوى إلى إعادة إنتاج العنف وتعميق الشرخ الاجتماعي.

ولذلك لا يمكن التعامل مع هذه الانتهاكات باعتبارها مجرد تجاوزات فردية أو طارئة، بل ينبغي النظر إليها كأعراض لأزمة أعمق، تعكس الحاجة إلى إصلاح جذري في بنية الدولة والمجتمع. ويتطلب ذلك تبني نهج عدالة انتقالية شامل، يعالج جذور النزاع ويضع الضحايا في صلب عملية العدالة ويؤسس لمرحلة جديدة قائمة على المحاسبة والمواطنة المتساوية وسيادة القانون. وإن تأجيل معالجة هذه الجرائم، إلى جانب الانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت بحق السوريين والسوريات على مدى عقود، أو التعامل معها بانتقائية، يشكّل عائقاً حقيقياً أمام تحقيق مصالحة وطنية شاملة ويهدد أسس أي مشروع لبناء دولة قائمة على سيادة القانون والمواطنة المتساوية.

بناءً على ما سبق، يقدّم هذا التقرير مجموعة من التوصيات إلى لجنة التحقيق وإلى الحكومة الانتقالية لضمان استجابة جادة ومسؤولة تنصف الضحايا وتؤسس لمستقبل أكثر عدلاً.

توصيات للجنة التحقيق الحكومية

- تبني نهج يركز على الضحايا في جميع مراحل التحقيق بما يضمن احترام كرامتهم وحقوقهم، ويتيح مشاركتهم الفعّالة، سواء بشكل مباشر أو عبر ممثليهم، في جهود كشف الحقيقة وتحقيق العدالة.
- ضمان مشاركة المجتمع المدني، وخاصة المنظمات العاملة في مجال التوثيق والمحاسبة وخبراء/خبيرات النوع الاجتماعي والطفل ودعم حقوق الضحايا، من خلال تمكينهم من الوصول المباشر إلى اللجنة والتعاون معها عبر آليات واضحة وأمنة لمشاركة المعلومات.
- تعزيز الشفافية في عمل اللجنة من خلال إصدار تقارير دورية، ونشر معلومات واضحة حول تقدم التحقيقات، وفتح قنوات تواصل رسمية وآمنة تتيح للعائلات والمنظمات الحقوقية والمجتمع المدني تقديم المعلومات والشهادات دون خوف.
- نشر التقرير النهائي للجنة بشكل علني ومفصل، بما في ذلك توثيقاً مفصلاً لجميع أنواع الانتهاكات المرتكبة، كالقتل خارج نطاق القانون والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والتدمير الممنهج للممتلكات، والممارسات التمييزية على أساس طائفي.

توصيات للحكومة السورية الانتقالية

ضمان حقوق جميع الضحايا دون تمييز

- ضمان حماية جميع المدنيين والمدنيات من العنف والانتهاكات وأعمال الانتقام والتحريض، دون أي تمييز على أساس الدين أو العرق أو الموقع الجغرافي أو الانتماء السياسي أو أي انتماء آخر.
- الاعتراف بجميع الضحايا دون تمييز، وضمان حقهم في معرفة الحقيقة والوصول إلى العدالة والحصول على جبر ضرر فعال.
- وضع ضمانات قانونية ومؤسسية لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات مستقبلاً، بما في ذلك إصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية والقضاء، وبناء ثقافة احترام حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية.
- ضمان وصول جميع الضحايا إلى العدالة ومحاسبة جميع المجرمين، من خلال إجراءات نزيهة وشفافة، مع توفير الدعم القانوني والنفسي للناجين والناجيات.
- ضمان شمول ولاية الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية لجميع الانتهاكات والجرائم دون استثناء، بما في ذلك تلك التي ارتُكبت في الساحل السوري وحماه، وعدم حصر عملها في فترة زمنية أو جهة فاعلة محددة، وذلك لضمان تحقيق العدالة لجميع الضحايا ومحاسبة جميع المنتهكين وتعزيز الثقة في المسار الانتقالي وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

ضمان المحاسبة والشفافية

- تمكين لجنة التحقيق الوطنية من العمل باستقلالية وحياد، وتزويدها بالموارد اللازمة لإجراء تحقيقات شاملة وفق المعايير الدولية.
- إلزام الأجهزة الأمنية والعسكرية بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق، وضمان وصولها دون عوائق إلى الشهود والمواقع والأدلة.
- السماح بدخول لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والمنظمات السورية والدولية المختصة في توثيق الانتهاكات, وتوفير سبل وصولها الآمن والمباشر إلى الضحايا والشهود والمواقع التي شهدت الانتهاكات، دون قيود أو تدخل.
- الاعتراف بالدور التكميلي الذي يمكن أن تلعبه الآليات الدولية، بما في ذلك الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM)، في دعم التحقيقات المحلية وتوفير الدعم التقني والخبرات اللازمة لبناء قدرات مؤسسات العدالة الوطنية.

حماية الأدلة والشهود وعائلات الضحايا

- تأمين المواقع التي شهدت الجرائم باعتبارها مسارح جريمة، ومنع العبث بالأدلة أو طمسها.
- إنشاء قنوات آمنة وسرية للإدلاء بالشهادات وتوفير آليات حماية فعالة للشهود، وضمان عدم تعرضهم للانتقام أو التخويف، بما يشجعهم على المساهمة في أعمال لجنة التحقيق وكشف الحقيقة.

ضبط الأجهزة الأمنية و السلاح خارج الدولة

- توحيد الزي الرسمي لجميع أفراد الأمن، مع الالتزام الكامل بارتداء الشارات والرتب وحظر تغطية الوجه أثناء الخدمة.
- إخضاع أفراد الجيش والأمن لدورات تدريبية إلزامية ودورية حول مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين السورية ذات الصلة، خاصة تلك التي تتعلق باستخدام القوة، والتوقيف والتحقيق وحماية المدنيين/ات.
- حصر استخدام السلاح بيد الدولة فقط، حسب المادة 9 من الإعلان الدستوري، وحظر تشكيل أي جماعات مسلحة أو شبه عسكرية غير خاضعة للدولة.
- التأكيد على أن إعلان التعبئة العامة أو النفير العام من صلاحية رئيس الجمهورية حصراً وبعد موافقة مجلس الأمن القومي بموجب المادة 41 من الإعلان الدستوري، واتخاذ إجراءات قانونية صارمة ضد أي مخالفة لهذا الأمر.

مكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف

- منع وتجريم استخدام المنابر الدينية للتحريض على العنف والكراهية، وضمان عدم توظيف الخطاب الديني في تكريس الانقسام الطائفي أو التحريض على الانتقام، مع التأكيد على احترام حرية المعتقد والحق في التعبير.
- إطلاق قنوات إعلامية رسمية موثوقة وشفافة، تُزوّد السوريين والسوريات بالمعلومات الدقيقة، وتُسهم في الحد من الشائعات والمعلومات المضللة، خاصة في أوقات الأزمات.
- صياغة تشريع وطني يجرّم خطاب الكراهية والتحريض على العنف، بما يتماشى مع المعايير الدولية، مع ضمان عدم المساس بالحق في حرية الرأي والتعبير.
- اتخاذ إجراءات قانونية صارمة ضد الأفراد أو الجهات التي تبث خطاب الكراهية بغض النظر عن انتماءاتهم أو مواقعهم.
- تعزيز التوعية المجتمعية بخطورة خطاب الكراهية وآثاره على السلم الأهلي، من خلال برامج تثقيفية تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والدينية.

الملحق الأول: الجهات المشتبه تورطها في الانتهاكات

حسب المعلومات التي جمعها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير من خلال مقابلة الشهود والمصادر المفتوحة، يشتبه تورط الجهات التالية في الانتهاكات:

	الجهة المشتبه تورطها	المنطقة
1	**فصيل سليمان شاه**	حي القصور وحي المروج - بانياس (طرطوس) الدالية وقرفيص - اللاذقية
2	**فرقة الحمزة**	احي القصور وحي المروج - بانياس (طرطوس)
3	**جيش الإسلام**	الصنوبر وبستان الباشا - اللاذقية
4	**فرقة السلطان مراد**	الصنوبر وبستان الباشا - اللاذقية
5	**كتائب تابعة لهيئة تحرير الشام سابقاً/ حالياً تابعة مباشرة لوزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة) - الكتيبة 400**	حي القصور وحي المروج في بانياس، الصنوبر وبستان الباشا والدالية و قرفيص في اللاذقية.
6	**مجموعات مسلحة من قرى مجاورة**	المنطقة التي ارتُكبت فيها الانتهاكات: قرية العزيزية - سهل الغاب (وُصفوا بأنهم معروفون لسكان القرية بحكم الجوار، لكن لم يُؤكَّد انتماؤهم لأي فصيل).

أيضاً حسب الشهادات لوحظ وجود مقاتلين أجانب مع الفصائل التي ارتكبت الانتهاكات في: حي القصور وحي المروج في بانياس و قريتي الصنوبر وبستان الباشا في اللاذقية

الملحق الثاني : قائمة بأسماء الضحايا

(خاص للاستخدام القانوني ليست للنشر العام)

الملحق الثالث : قائمة بأدلة رقمية

(خاص للاستخدام القانوني ليست للنشر العام)

الملحق الرابع : قائمة بأسماء افراد يشتبه بارتكابهم جرائم

(خاص للاستخدام القانوني ليست للنشر العام)

الملحق الخامس : خارطة تفاعلية بالمناطق التي وقعت فيها الانتهاكات

استعرضوا الخريطة التفاعلية من خلال النقر هنا أو على الخريطة مباشرة.

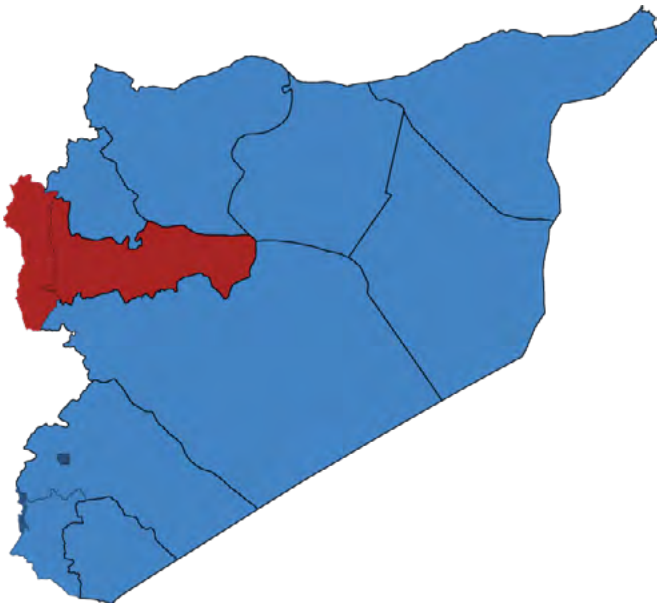

إقرأ أكثر:

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
الإعادة القسرية للاجئين السوريين
في لبنان وتركيا

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
تقرير عن الاختفاء القسري في سوريا
موجه إلى أعضاء اللجنة الدستورية
Enforced Disappearances

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
مراجعة قانونية لقانون
الجرائم المعلوماتية رقم 20
لعام 2022
تقييد الحق بالتعبير والحق بالحصول على المعلومات
أكتوبر/تشرين الأول
2022

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
المرأة في القانون السوري
إشكالية التمييز السياسي والقانوني
وخلفياته الاجتماعية

إقرأ أكثر:

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١
دليل في ظلام لا يعرف النور
واقع المعتقلين والمخفيين قسراً في سوريا وعائلاتهم

CAESAR FAMILIES ASSOCIATION
سجن بلا قضبان
22 وجهاً من صور قيصر ....
والمأساة مستمرة
WHERE ARE THEY?

العدالة الانتقالية في سوريا
"حلول عملية"
FRIEDRICH EBERT STIFTUNG